

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

ارتفاع نمو التوظيف إلى أعلى مستوى له في أكثر من عشر سنوات

النتائج الأساسية

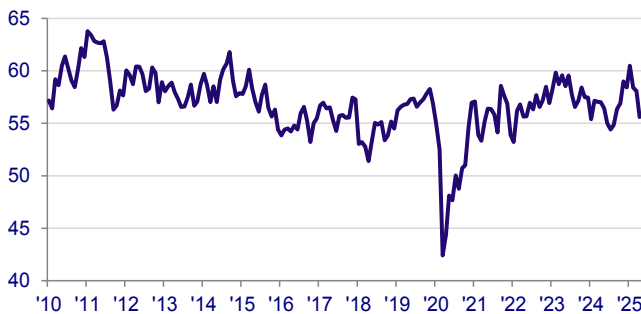
زيادة معدلات التوظيف في ظل ارتفاع حاد في نشاط الأعمال التجارية

تراجع نمو الطلبات الجديدة إلى أدنى مستوى في ثمانية أشهر

ارتفاع معدل التضخم في تكاليف التوظيف إلى مستوى قياسي

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI

معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 9 إلى 22 أبريل 2025.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"في شهر أبريل 2025، يواصل الاقتصاد غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية إبراز نفسه كمكون محوري في المشهد الاقتصادي للبلاد. وبالنظر إلى أداء العام السابق، سجلت المملكة العربية السعودية نموًا حقيقيًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.3% في عام 2024، مدعومًا بشكل كبير بتوسع بنسبة 4.3% في الأنشطة غير المنتجة للنفط وارتفاع بنسبة 2.6% في الخدمات الحكومية. وقد تحقق هذا النمو على الرغم من انكماش أنشطة النفط بنسبة 4.5%. نتيجة لخفض الإنتاج الطوعي بما يتماشى مع اتفاق أوبك+. وواصلت جهود التنوع الاقتصادي تحقيق ثمارها، مما يؤكد التحول الاستراتيجي للمملكة بعيدًا عن الاعتماد على النفط نحو إطار اقتصادي أكثر توازنًا واستدامة.

"مع حلول عام 2025، تظل التوقعات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية إيجابية. وتشير التوقعات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% وزيادة القطاعات غير المنتجة للنفط بنسبة 4.5%، وهو ما يمثل استمرارًا للمسار التصاعدي في الأنشطة غير المنتجة للنفط. ويُعد هذا النمو حاسمًا لاستدامة التحول الاقتصادي المنصوص عليه في رؤية 2030، والتي تهدف إلى تعزيز الصناعات المتنوعة والمبتكرة.

"كان التضخم أحد الجوانب البارزة الأخرى للظروف الاقتصادية لعام 2025، حيث وصل المعدل السنوي إلى 2.3% في شهر مارس، مرتفعًا بذلك عن 2.0% سجلها في شهر فبراير. ويرجع هذا الارتفاع في المقام الأول إلى ارتفاع الطلب في قطاع الخدمات، بما في ذلك الإسكان. ورغم هذا الارتفاع، فإن التضخم يظل تحت السيطرة نسبيًا مقارنة بالأرقام الدولية، مما يشير إلى الإدارة الفعالة للأسعار المحلية في ظل حالة عدم اليقين العالمي.

"شهدت فرص العمل في القطاع الخاص غير المنتج للنفط نشاطًا ملحوظًا، حيث أفاد مؤشر مدراء المشتريات الصادر عن بنك الرياض في المملكة العربية السعودية بزيادة كبيرة في مستويات التوظيف في شهر أبريل، مع تسارع نمو التوظيف إلى أسرع وتيرة له في عشر سنوات ونصف. وتأتي هذه الزيادة في التوظيف كرد فعل على ارتفاع المبيعات وزيادة نشاط الأعمال، مما دفع الشركات إلى زيادة أعداد الموظفين. ونتيجة لذلك، شهدنا ارتفاعًا قياسيًا في تضخم تكاليف التوظيف، مما يعكس زيادة الطلب على العمالة.

"شهد النشاط التجاري بين الشركات غير المنتجة للنفط ارتفاعًا كبيرًا في بداية الربع الثاني، مدفوعًا بزيادة المبيعات، والموافقات على المشاريع الجديدة، وزيادة أعداد السياح. ورغم أن نمو الإنتاج لا يزال قويًا، فإن الشكوك الاقتصادية العالمية والضغط التنافسي التي تؤثر على إنفاق العملاء قد تخفف منه إلى حد ما. ومع ذلك، يستمر ارتفاع أعداد الموظفين، مما يشير إلى اتجاه نمو مستدام منذ شهر مايو الماضي."

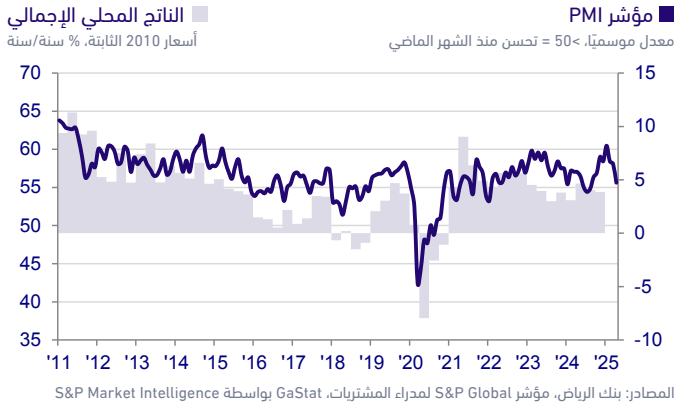
أشار مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الصادر عن بنك الرياض في المملكة العربية السعودية إلى زيادة قوية في مستويات التوظيف في القطاع الخاص غير المنتج للنفط خلال شهر أبريل. كما تسارع معدل نمو التوظيف إلى أسرع وتيرة له في عشر سنوات ونصف، وجاء مطابقًا للمستوى المسجل في شهر أكتوبر 2023، حيث وسّعت الشركات من قدرتها على التوظيف استجابة لارتفاع المبيعات وزيادة النشاط.

ونتيجة لذلك، ارتفع معدل التضخم في تكاليف التوظيف إلى مستوى قياسي في شهر أبريل، ليأتي مَعاكسًا لحالة التباطؤ في ضغوط التكلفة التي شهدناها خلال شهر مارس. وفي الوقت نفسه، فرضت زيادة المشتريات ضغوطًا إضافية على أسعار المواد، حيث سعت الشركات إلى زيادة مخزونها وسط توقعات إيجابية بزيادة معدل الطلب.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

سجل مؤشر مدراء المشتريات 55.6 نقطة في شهر أبريل، مما يشير إلى تحسن قوي في ظروف الأعمال على مستوى شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط، على الرغم من انخفاضه من 58.1 نقطة في شهر مارس، مُسجلًا أدنى مستوى له منذ شهر أغسطس 2024. ويعود الانخفاض في المؤشر في المقام الأول إلى انخفاض أكثر من أربع نقاط في المُكون الفرعي الخاص بالطلبات الجديدة.

ارتفع نشاط الأعمال التجارية في الشركات غير المنتجة للنفط في المملكة العربية السعودية بشكل حاد في بداية الربع الثاني، حيث أفادت الشركات على نطاق كبير بزيادة الإنتاج نتيجة ارتفاع المبيعات، والموافقة على المشاريع الجديدة، وزيادة أعداد السياح. ورغم أن معدل نمو الإنتاج كان ملحوظًا، فإنه كان الأبطأ في سبعة أشهر، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تباطؤ زيادة المبيعات، وفي بعض الحالات، أشارت الشركات إلى أن حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي أثّرت على إنفاق العملاء، في حين أشارت شركات أخرى إلى تزايد الضغوط التنافسية.



الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
كبير الاقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

ديمة التركي
خبير اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 2478
deema.alturki@riyadbank.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global
هاتف: 44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

كريتي كورانا
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +91-971-101-7186
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

ارتفعت أعداد العمالة بوتيرة حادة في شهر أبريل، ليستمر بذلك اتجاه النمو القوي المُسجل منذ شهر فبراير. ومن الجدير بالذكر أن الزيادة الأخيرة في القوى العاملة كانت الأسرع منذ شهر أكتوبر 2014، حيث تطابق المؤشر المعني مع نظيره في شهر أكتوبر 2023. سعت الشركات إلى تعيين موظفين إضافيين استجابة لتزايد أعباء العمل وتوقعات الطلب الإيجابية، وسُجّلت جهود التوظيف المُستهدفة في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والتسويق، وساعد هذا في تخفيف الضغوط على القدرة الإنتاجية للشركات، حيث انخفض حجم الأعمال المعلقة بمعدل متواضع.

وساهم معدل التوظيف القوي في إعادة تسريع معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج، مع ارتفاع عنصر الأجور في تكاليف مستلزمات الإنتاج بشكل حاد في القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وفي الواقع، كان معدل الزيادة في تكاليف الرواتب هو الأعلى في تاريخ الدراسة. كما شهدت أسعار المشتريات زيادة أسرع، حيث أمادت الشركات بارتفاع أسعار المواد الخام في ظل زيادة الطلب. انتعش معدل تضخم أسعار المشتريات من أدنى مستوى له في 43 شهرًا الذي سجله في شهر مارس، وسجل قراءة قوية بشكل عام.

في ظل ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الإجمالية بشكل حاد، قامت الشركات غير المنتجة للنفط برفع أسعار منتجاتها في شهر أبريل، ورغم أن الزيادة كانت متواضعة، إلا أنها شكلت تحولًا عن الانخفاض الذي شهدناه في شهر مارس. وأشارت لجنة الدراسة إلى أن ارتفاع تكاليف التشغيل هو السبب الرئيسي وراء زيادة الرسوم.

في الوقت نفسه، أشارت البيانات الأخيرة إلى زيادة حادة في نشاط الشراء، حيث وصل معدل النمو إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر. وواصلت الشركات التركيز على الاحتفاظ بكميات كبيرة من مستلزمات الإنتاج ضمن المخزون، حيث تتوقع زيادة الطلب والنشاط خلال الأشهر المقبلة. وقد ارتفعت التوقعات بشأن الإنتاج خلال العام المقبل بشكل طفيف مقارنة بشهر مارس، إلا أن درجة تفاؤل الشركات ظلت أضعف من متوسط الدراسة على المدى الطويل.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات® PMI من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفضيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونسبة النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات® PMI هي إلاما لعلامات تجارية أو علامات تجارية مُسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings. وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توافره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.